حديث صحافي خاص لمدير معهد الإعلام والسياسات الفلسطينية
مصطفى البرغوتي يكشف فيه حقائق الاستعمار الإسرائيلي*
[؟؟/٧/٢٠٠١]

كشف مدير معهد الإعلام والسياسات الفلسطينية الدكتور مصطفى البرغوتي حقائق مذهلة وبالأرقام عن واقع المستعمرات الإسرائيلية وتأثيرها الجغرافي والسكاني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي على الفلسطينيين مؤكداً "أن هذه المستعمرات عقبة كبيرة في وجه عملية السلام" مشدداً على أنه "لا سلام مع بقاء مع المستعمرات والمستعمرين الذين يجب كنسهم من الأراضي الفلسطينية المحتلة".

وقال البرغوتي في حديث لـ"الشراع" أن المستعمرات عبارة عن تجمع سكاني للمستعمرين المتطرفين تم بناؤه بطريقة غير شرعية عبر اغتصاب أراضي الفلسطينيين بالقوة في الضفة الغربية وقطاع غزة لافتاً إلى أنها تؤثر وتمس الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني كما أنها تمنع أي تطور سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي للفلسطينيين.

وأشار إلى أن هناك مائة وتسعين مستعمرة مقامة في الضفة الغربية وغزة والقدس منها: تسع عشرة مستعمرة في قطاع غزة إضافة إلى تسع وخمسين بؤرة استعمارية تم إنشاؤها مؤخراً.

وأوضح أن هناك مواقع عسكرية إسرائيلية ومنشآت اقتصادية أقيمت في الأراضي الفلسطينية على مساحة ١٠٦ كيلومترات مربعة أي ما يعادل ٢,٥٪ من أراضي الضفة الغربية في وقت لا يتواجد فيه الفلسطينيون إلاّ على ٢٨٣ كيلومتراً مربعاً من أراضي الضفة وهو ما نسبته ٨,٥٪ من هذه الأراضي فيما تسيطر إسرائيل على المساحة المتبقية في إطار ما يسمى المناطق العسكرية المغلقة أو الحدود التي منع الفلسطينيون من دخولها بعد مصادرتها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ما يتعلق بقطاع غزة أشار البرغوتي إلى أن هناك مليون فلسطيني يعيشون على مساحة ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً مما يشكل كثافة سكانية عالية بينما يعيش خمسة آلاف مستوطن في قطاع غزة على مساحة ٣٠٪ من القطاع.

وعن عدد المستعمرين أوضح البرغوتي أن هذا العدد يفوق الـ ٤٠٣٢٤٩ مستعمراً منتشرين في الضفة الغربية وأن ٢١١٧٨٨ مستعمراً في القدس.

---

* **المصدر:** الشراع، بيروت، ع ٩٩٢، ٢٠٠١/٧/٢٣.

خرق الاتفاقات

وأكد البرغوتي أن إسرائيل قامت بخرق الاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية عبر الاستمرار في بناء المستعمرات وترسيخ ما هو قائم منها مستشهداً بإقامة سبع وعشرين بؤرة استعمارية بعد توقيع اتفاق "واي ريفر" في ١٩٩٩/٣/١١.

وتحدث البرغوتي عن النمو السكاني للمستعمرين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي يفوق النمو السكاني داخل إسرائيل بأربعة أضعاف وهذا في حد ذاته يناقض الادعاء الإسرائيلي بأن الزيادة السكانية طبيعية.

وأوضح أنه وبالعودة إلى سجلات دائرة الإحصاء الإسرائيلية يتبين أن الزيادة السكانية في المستعمرات بين الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ – ١٩٩٨ بلغت ٢٤٪ مقارنة مع الزيادة داخل إسرائيل التي بلغت ٦,٦٪.

ووصف البرغوتي المستعمرات الإسرائيلية بأنها بمثابة سرطان داخل الأراضي الفلسطينية إذ استغلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عملية السلام لتوسيع وتنفيذ مشاريعها الاستعمارية من أجل فرض أمر واقع على الأرض رغم إعلانها عن تجميد مشاريعها الاستعمارية حيث أقيمت مؤخراً بؤرة استعمارية دائمة في الضفة الغربية مثل "جبعات أولمون" و"سني يعقوب" و"أمونا" و"أميا" بينما يتم توسيع سلسلة كبيرة من المستعمرات المحيطة بمدينة القدس مثل "معاليه أدوميم" و"بيشار" و"افران" و"جبعات زئيف" إلى جانب إقامة مستوطنة "جبل أبو غنيم" جنوب القدس المحتلة في محاولة إسرائيلية ترمي إلى السيطرة على مدينة القدس وتهويدها وعزلها عن محيطها الفلسطيني وتغيير معالمها الجغرافية ومنع إمكانية إحداث أي تواصل جغرافي بين الأراضي الفلسطينية لا سيما بين شمال الضفة الغربية وجنوبها.

وأضاف أن المستعمرات أصبحت تحول دون إمكانية استثمار الفلسطينيين الآخذة في الازدياد، إذ من المتوقع أن يصل عدد سكان الضفة وغزة خلال عام ٢٠١٠ إلى خمسة ملايين نسمة.

الأراضي الأكثر خصوبة

واستعرض البرغوتي واقع المستعمرات الاقتصادي مؤكداً أن مائة وخمس عشرة مستعمرة أقيمت على أكثر الأراضي الفلسطينية خصوبة، بينما أقيمت خمس وعشرون مستعمرة فوق مناطق مائية حساسة لتصبح بذلك إسرائيل مسيطرة على الحوضين المائيين الوحيدين الغربي والشرقي مما حرم الفلسطينيين من حقهم في مياههم، إذ لا يسمح لثلاثة ملايين فلسطيني

إلاّ باستخدام واستهلاك ٢٥٠ مليون متر مكعب من مياههم أي ما يعادل ٨٣ متراً مكعباً لكل فلسطيني سنوياً حيث انخفض هذا الاستهلاك خلال عام ٢٠٠٠ إلى خمسين متراً مكعباً لكل شخص سنوياً ويسمح للمستعمرين باستهلاك ١٤٥٠ متراً مكعباً سنوياً من مياه الضفة الغربية وهذا يعني أن الإسرائيلي يستهلك ١٨ ضعفاً مما يستهلكه الفلسطيني من المياه التي هي أساساً مياه فلسطينية استولت عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

واعتبر البرغوتي أن طرقات المستعمرات التي شرعت سلطات الاحتلال بشقها بعد توقيع اتفاق أوسلو تشكل تهديداً لوحدة الأراضي الفلسطينية وتقف عقبة أمام إمكان إحداث أي تطور اقتصادي واجتماعي للفلسطينيين، كما أن مثل هذه الطرق تسهل على قوات الاحتلال إمكان السيطرة على الأراضي الفلسطينية وإحكام هذه السيطرة عى التجمعات السكانية الفلسطينية إضافة إلى أنها حولت الأراضي الفلسطينية إلى "بانتوستانات" معزولة ومحاصرة وهو ما تجسد بالفعل خلال الانتفاضة الحالية إذ أصبحت كل قرية أو مدينة أو مخيم بمثابة جزيرة عائمة في عرض بحر من المستعمرات والثكنات العسكرية للاحتلال التي تمنع تنقل الفلسطينيين وتعيق العملية التجارية وتنقل العمال والطواقم الطبية من منطقة إلى أخرى وتشل الحياة اليومية للفلسطينيين فضلاً عن أن طرق المستعمرات أدت إلى إغلاق سلطات الاحتلال لمناطق زراعية شاسعة وهدم منازل للفلسطينيين تقع بمحاذاة هذه القرى ومنع الفلسطينيين من استغلال أراضيهم القريبة من الطرق سواء عبر زراعتها أو إقامة مساكن عليها.

وأكد البرغوتي أن شبكة الطرق التي تربط المستعمرات بعضها ببعض وبإسرائيل تشكل خرقاً للمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وتعتبر فصلاً عنصرياً أسوأ مما كان عليه الحال في جنوب إفريقيا.

وأوضح أن المستعمرات الإسرائيلية سببت كارثة بيئية في الأراضي الفلسطينية وشكلت خطورة على حياة المواطنين الفلسطينيين مستعرضاً بعض هذه المخاطر ومنها أن المستوطنين أنفسهم يشكلون تهديداً لحياة الفلسطينيين من خلال فلتانهم تحت حماية جنود الاحتلال وقيامهم باعتداءات منظمة ضد المدنيين العزل عبر مهاجمة قرى بأكملها أو إطلاق النار على المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم كما حدث خلال الانتفاضة الحالية إذ هاجم المستعمرون عدداً من المزارعين في منطقة نابلس شمال الضفة الغربية خلال جنيهم ثمار الزيتون وقتلوهم.

وأشار إلى مخاطر أخرى للمستعمرات كنقل الإسرائيليين مصانع كيماوية من إسرائيل إلى بعض المستعمرات الصناعية كمصنع "كيشورى" الذي نقل إلى إحدى المستعمرات قرب مدينة طولكرم.

إلى جانب ذلك يفتح المستعمرون مجاريرهم على الأراضي الفلسطينية الزراعية أو يرمون المخلفات الكيماوية السائلة منها والصلبة في أراضي الفلسطينيين مما يلوث المياه الجوفية الفلسطينية أو آبار المياه ما يشكل تهديداً لصحة المواطنين.

لا شرعية للمستعمرات

وعن شرعية وقانونية المستعمرات أكد البرغوتي أن إسرائيل خرقت القانون الدولي وقرار الأمم المتحدة رقم ٤٦ الذي ينص على عدم مصادرة الأملاك الخاصة من خلال استيلائها على أراضي الفلسطينيين بالقوة لبناء المستعمرات.

وأضاف أن البند رقم (٥٥) من معاهدة لاهاي ينص على وجوب محافظة الدولة المحتلة على أراضي وممتلكات المواطنين الرازحين تحت إدارتها مع عدم جواز استخدام هذه الأراضي لصالح مواطنيها وقد خرقت إسرائيل هذه المعاهدة عبر إقدامها على توطين المستعمرين في الأراضي الفلسطينية.

وأوضح أن إسرائيل خرقت معظم قرارات الأمم المتحدة بما فيها القرار ٢٤٢ والقرار ٤٦٥ الذي نص على أن قيام إسرائيل بتوطين جزء من سكانها والمهاجرين الجدد في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل عائقاً حقيقياً في وجه تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، إضافة إلى أن سجلات الأمن الدولي تدعو بوضوح إسرائيل إلى تفكيك المستعمرات في الأراضي الفلسطينية وإيقاف بناء المستعمرات بشكل عاجل في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس المحتلة.

وختم البرغوتي بالقول إن المعاهدة الدولية التي وقعتها عدة أطراف مؤخراً اعتبرت الاستيطان جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي وبالتالي فإن الاستعمار الإسرائيلي يعتبر جريمة حرب وسيقع كل من يمارسه أو يدعمه تحت طائلة المحاكمة آجلاً أم عاجلاً.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/